اجتماعية، اضافة الى المنظمات والمجالس الطلابية[١٠].

لقد لاحظت قيادة الانتفاضة الفلسطينية الملامح العامة لـ «اللوحة الفلسطينية» واولتها كل اهتمام، وهذا ما بدا واضحاً من خلال الخطاب السياسي ـ الجماهيري الذي وجهته قيادة الانتفاضة، في بياناتها ونداءاتها، الى الطبقات والفئات الاجتماعية في الضفة والقطاع. وبالاستناد الى بيانات قيادة الانتفاضة، يمكن اجمال خط مطالب الانتفاضة في:

١ ـ العمال

- مقاطعة العمل داخل المستوطنات في الضفة والقطاع، والتزام العمال، في المؤسسات والمصانع الاسرائيلية، بأيام الاضراب العام[١١].
- الدعوة الى تشغيل المصانع الفلسطينية، ومنع تنظيم الاضرابات في المشافي[١٢].
- الدعوة الى المقاطعة الشاملة للعمل في المستوطنات، وعدم تفويت أي فرصة للاستعاضة عن العمل في مناطق ١٩٤٨ المحتلة[١٣].

٢ ـ الفلاحين

- القيام باستصلاح الاراضي وزراعتها، ومساندة المناطق المحاصرة، والتأكيد ان «الاضراب لا يعني عدم العمل في زراعة اراضينا»[١٤].
- الدعوة الى تعزيز مفهوم الاقتصاد المنزلي ممارسة، وزراعة الارض، وتربية الدواجن[١٥].
- دعوة اللجان الزراعية الى توسيع نطاق الزراعة والتعاونيات، لتشمل كل «اجزاء وطننا»[١٦].

٣ ـ البرجوازية الوطنية

- المطالبة بمواصلة الاضراب التجاري، مع الالتزام بنظام الفتح الجزئي للمحال التجارية[١٧].
- تأكيد «الاضراب الشامل والجزئي»، وتنظيم حملة من لجان التجار لتحدي قانون الضرائب بحرق اوراق الضرائب والامتناع عن دفعها[١٨].
- تخفيف العبء عن المستأجرين[١٩].
- الطلب الى المؤسسات الوطنية استيعاب المستقيلين من اعمالهم في مؤسسات الاحتلال وتشغليهم في المؤسسات الوطنية[٢٠].
- دعوة المصانع والمؤسسات الوطنية الى مضاعفة انتاجها، واستيعاب المزيد من الايدي العاملة، وعدم حسم اجور ايام الاضراب، أو تقليص الاجور، أو فصل العاملين[٢١].

٤ ـ التوجهات العامة

- «الامتناع عن دفع الغرامات الباهظة، والجائرة، التي تفرضها المحاكم الصهيونية».
- تشجيع الاقتصاد الوطني، ومقاطعة البضائع والسوق الاسرائيلية، والاستعاضة عنها بالبضائع الوطنية البديلة، وتنشيط الاقتصاد المنزلي، وترشيد، وتقليص، الاستهلاك[٢٢].
- الدعوة الى استقالة العاملين في مؤسسات الاحتلال، والاشادة بمن قاموا بهذه الخطوة،